الحركة الديمقراطية الآشورية: موقعها في الصف السياسي الأمامي

عصام حازم - بغداد

بعد سقوط الدكتاتورية في التاسع من نيسان ٢٠٠٣ وإقامة اولى لبنات نظام ديمقراطي في العراق، اقرت ولأول مرة بعد غياب لنصف قرن حقوق مكونات الشعب العراقي في التعبير عن ارادتها السياسية بكل حرية وحقها في تشكيل الأحزاب التي تمثلها والعمل في الساحة الوطنية والدخول في المنافسة المشروعة للوصول الى السلطة.

وعندما نتحدث عن مكونات الشعب العراقي، فإن الشعب الكلدوآشوري السرياني بكل طوائفه المسيحية هو احد هذه المكونات الذي عاش وترعرع في وادي الرافدين وساهم في بناء حضاراته العريقة.. وكما هو معروف فإن أي مجتمع متعدد الأعراق والأطياف يعيش في أجواء دولة ديمقراطية، لا يقاس حجم مكوناته بعدد ابناء كل واحدة منها وبالتالي يفصل لها الإطار السياسي والدستوري الذي يسمح لها بالعمل فيه ولا يجوز ان تتعداه.. هذا المفهوم غير مطبق في العراق الجديد في حين تتعامل فيه الأنظمة الديمقراطية حيث تجيز قوانينها اعتماد نهج يحقق العدالة السياسية والاجتماعية ولا يسمح لها بتهميش القوميات والأطياف الدينية والمذهبية ذات الكتل الرقمية الصغيرة من حيث حجمها.

بصورة أوضح فإن المجتمع اليوغسلافي المتعدد الأعراق والأديان إبان الدولة الفيدرالية الشيوعية السابقة كانت لديه تطبيقات متوازنة وعادلة لكل القوميات، فعلى سبيل المثال كان يسمح بإشغال منصب الرئاسة "بعد وفاة تيتو" بشكل دوري من قبل ممثلي القوميات. وفي الهند يطبق نظام مماثل حيث يجيز نظامها السياسي اعطاء الفرصة لمسلم أو سيخي لإشغال المنصب الذي هو ليس حصرا على الهندوس الذين يشكلون الأغلبية. وفي الولايات المتحدة تولى الرئيس الراحل جون كنيدي رئاسة الدولة وهو اول كاثوليكي يتولى المنصب بعد ان كان حصرا على البروتستانت.

وحتى في الدول الشيوعية ذات الأنظمة الفردية اعطيت الفرصة لممثلي القوميات الصغيرة الحجم رقميا اشغال هذا المنصب ومنها الاتحاد السوفياتي "سابقا" عندما تولى ستالين الجورجي رئاسة الدولة فيما كان الرئيس اليوغسلافي الراحل جوزيف بروزتيتو كرواتيا وليس صربيا.

ان التعامل على أساس المشاركة في السلطة في المجتمعات المتعددة الأعراق والطوائف يساهم بلا شك في تعزيز الوحدة الوطنية ويرسخ من روح المواطنة والثقة بالانتماء الى الوطن.

وفي العراق فإن ابناء الشعب الكلدوآشوري يمثلون قومية أصيلة عاشت الآف السنين في وادي الرافدين. وبسبب طبيعة النظم العسكرية والفردية التي تعاقبت على حكم العراق، لم يفسح المجال امام هذه القومية في التعبير عن ارادتها السياسية وممارسة حقوقها كاملة غير ناقصة والاستجابة الى استحقاقاتها كمكونة عراقية، وان حصل في الأنظمة السابقة إشغال أحد أبنائها لموقع وزاري أو أرفع منه، فإن ذلك وللأسف كان قد تم بإختيار من قبل القابضين على السلطة وليس بإرادة الطائفة التي يمثلها وهذا في حقيقة الأمر كان نهجا مطبقا على جميع القوميات والطوائف خلال الخمس وثلاثين سنة الماضية، اذ اعتبرت القوانين المطبقة انذاك ان تشكيل أي حزب سياسي غير الحزب الحاكم يُعد جريمة ويعاقب القانون على ذلك بأشد العقوبات بما فيها الاعدام.

عليه كان على القوميات والطوائف الصغيرة ان تمارس هذا الحق في السر وليس العلنية ومن بين هذه التنظيمات السياسية التي شكلت في ظروف قمعية قاسية، الحركة الديمقراطية الآشورية عام ١٩٧٩ ومارست نشاطها السري لغاية عام ١٩٩١ عندما سحبت السلطة المركزية مجبرة يدها عن إقليم كردستان بعد حرب الخليج الثانية.

ان توزيع المناصب الرئاسية والحكومية والمقاعد النيابية على أساس الأحجام الرقمية لكل مكون عراقي مسألة ليس عليها اعتراض اذا كان النهج السياسي لا يأخذ صفة الديمومة كما هو عليه الحال في لبنان حيث ثبت دستورها توزيع المسؤوليات العليا في الدولة على أسس دينية ومذهبية ثابتة لا مجال لتغييرها وعدم فسح المجال لتبادل الأدوار بين المكونات الرئيسة ولا حتى بالنسبة للأصغر حجما واعطائها الفرصة للتعبير عن ارادتها السياسية وممارسة حريتها في تحمل عبء المسؤوليات العليا في الدولة.

فرئيس الدولة وفق الدستور يجب ان يكون مسيحيا مارونيا وليس أرمنيا أو كاثوليكيا أو أرثوذكسيا، ورئيس الوزراء سنيا وليس شيعيا او درزيا وكذلك رئيس البرلمان شيعيا وليس ممثلا عن طائفة اخرى.

وعلى الرغم ان الدستور العراقي لا ينص على هذا التقسيم الطائفي للسلطة، الا ان التطبيقات العملية تعكس واقع الحال ويتقاسم ممثلو الكتل العرقية والمذهبية المراكز العليا في السلطة فيما بينهم وفقا لأحجامهم الديموغرافية التي يمثلونها ما يقوض الفرص امام المكونات الاخرى لإشغالها الآن وفي المستقبل.

ان النظم الديمقراطية كما أشرنا آنفا ترفض هذا النهج الذي يهمش القوميات الصغيرة الحجم رقميا ويحجب عنها المناصب العليا في الدولة وحرمانها من ممارسة دورها الوطني في تحمل المسؤوليات اسوة بممثلي الأطياف الكبرى.

فإذا كانت الظروف الاستثنائية الصعبة التي يشهدها العراق تتطلب ترتيب البيت السياسي العراقي على الشاكلة الراهنة التي نحن فيها، فهذا لا يعني، انطلاقا من المباديء والمفاهيم الديمقراطية والانسانية وحقوق الانسان، ان يطبق هذا النهج بصفة دائمة حيث تبقى المناصب العليا في عهدة المكونات الكبرى فيما توزع مقاعد وزارية غالبا ما تكون غير "سيادية" على القوميات الصغرى.

فإذا اردنا فعلا تأسيس تجربة ديمقراطية في العراق تكون نموذجا لدول منطقة الشرق الأوسط كما اعلن، يتوجب والحالة هذه معالجة الثغرات والفجوات الدستورية والنظم ذات الصلة التي تسمح بممارسة القوميات كافة دورها الوطني.

صلاح زينل

إعلامنا القومي ومتطلبات المرحلة

أسامة أدور موسى - سوريا

مما لا شك فيه أن الإعلام بات يشكل اليوم قوة شديدة التأثير في بلورة "المواقف" الفردية والجماعية لمعظم شعوب الأرض، وأداة طولى في صياغة الرأي العام، إلى جانب وظيفته الرئيسة المتمثلة في نقل المعلومة إلى المتلقي، وبهذا المعنى يمكننا القول أن الدور الذي يقوم به الإعلام في أحيان كثيرة بات يوازي دور القوات المسلحة في حسم بعض القضايا والمواقف. وقد استطاع الإعلام أن يتبوأ هذه المكانة الرفيعة ويكتسب هذه القوة الهائلة من خلال عدة عوامل لعل أبرزها تحول العالم إلى قرية كونية صغيرة في عصر يغزو مفاصل حياته الكومبيوتر والانترنت.. وبالتالي فإن تأثير وفعالية وسائل الإعلام تجاوزت كل الحدود. والعامل الآخر باعتقادنا هو نتيجة للأول، فلقد أصبحت وسائل الإعلام "وخصوصا المرئية منها" المصدر الأساسي الذي نتلقى عبره معلوماتنا، وللبعض فهي أضحت المصدر الوحيد. وهنا تكمن خطورة الوسيلة الإعلامية، بحيث تؤثر المادة المقدمة بشكل مباشر على ذهنية المتلقي وترسم أفكاره ورؤاه ومواقفه من الحدث "أي حدث" وردود فعله عليه، وبالتالي فهي قادرة بقوة على صناعة الرأي العام كما سبقت الإشارة.

وفي هذا السياق فقط يمكن لنا أن نعي المسؤولية الكبرى التي يتحملها إعلامنا القومي. وخاصة في هذه المرحلة المفتوحة على عدة استحقاقات سياسية وديموغرافية ذات تأثير ملحوظ في إعادة تشكيل وصياغة واقعنا القومي، وتحت مظلة الاهتمام الدولي الواسع بحقوق الإنسان للتعبير عن رأيه. لذلك فان السؤال الملح الذي يقفز إلى أذهاننا مباشرة هو: هل يؤدي إعلامنا القومي الدور المطلوب منه؟ وهل تمتلك وسائلنا الإعلامية هذا المستوى من الوعي القومي والسياسي وهذه الدرجة من الخبرة والإمكانيات المادية والفكرية والتقنية ما يجعلها أهلا لهكذا مسؤولية؟.

إن نظرة سريعة لواقع إعلامنا القومي تضعنا في صورة أوضاعه غير المرضية. فلقد تمكن شعبنا في مطلع هذا القرن من تأسيس عدة محطات فضائية وأرضية وإذاعات محلية وإقليمية، وعدد كبير من الصحف والمواقع الالكترونية، وعدد لا بأس به من المطبوعات والدوريات، أدت إلى حد ما دورها لكن ليس بالحجم الذي كان منتظرا منها أن تفعل. فقد استطاعت هذه المحطات والصحف والمواقع، رغم أدائها المتواضع، أن تنشر الوعي القومي وأن تبقي عقول وقلوب أبناء شعبنا "في الانتشار خصوصا" مشدودة إلى قضايا الوطن، وتمكنت من أن تكون جسرا للتواصل بين أبناء الوطن من جهة وجالياتنا الكبيرة في المهجر من جهة أخرى.

كما استطاعت، رغم كل الملاحظات، أن تعيد الأمل والبسمة إلى قلوب وشفاه أبناء شعبنا الذين لا يزالون في الوطن، ليتنفسوا الصعداء إعلاميا بعد انتهاء حلقات مسلسل التعتيم الإعلامي العربي عليهم، وبعد حقبات كم الأفواه الطويلة التي عايشوها.

وقد استطاع إعلامنا القومي رغم حداثة تجربته أن يسجل بصمته ذات الخصوصية في عالم الإعلام والصحافة، بتمويل ذاتي وإمكانات مادية متواضعة شكلت مؤسساتنا وجالياتنا في المهجر عمودها الفقري. والنقطة الإيجابية الأبرز التي تسجل لصالح إعلامنا القومي هي إحياؤه للغتنا السريانية من خلال تقديم برامج سياسية وثقافية منوعة بهذه اللغة، ليؤكد بذلك حيويتها ومرونتها وليعيد الثقة للناطقين بها بأنها لغة معاصرة مطواعة، استطاعت أن تستوعب معظم الاصطلاحات والمفردات الإعلامية. لكن الصورة ليست وردية إلى هذا الحد، فهنالك الكثير من الملاحظات والنقد يمكن توجيهه لإعلامنا القومي، الذي ما زال قسم كبير منه يحبو في مسيرة عالم الإعلام المتقدم والمتطور. فمعظم إعلامنا المرئي منه والمقروء والمسموع، لم يرتق فيما يقدمه إلى مستوى الطموحات، وهو على الغالب يتوشح بالرداء الحزبي، حيث لكل وسيلة إعلامية مرجعية حزبية وسياسية معينة. وإن تفاوتت درجة سيطرة الرؤى الحزبية هذه، على المادة المقدمة بين موقع وآخر. وهذه الظاهرة ليست حكرا على أبناء شعبنا، فالعديد من وسائل الإعلام العربية والعالمية تشاطرها هذه الصفة، لكن تبقى مسألة التبعية الحزبية للوسيلة الإعلامية رهنا برؤى وسياسات وممارسات الحزب الذي يقف خلفها، خصوصا لجهة حرف خطابها باتجاه التأكيد الصادق على الوحدة القومية لشعبنا بكافة مسمياته، وباتجاه حث جماهير شعبنا في الوطن والمهجر على الانخراط في العمل السياسي القومي، من خلال التوعية وبث الروح القومية فيهم. هذا من جهة، أما من جهة أخرى فان معظم الإعلام المرئي لشعبنا قد تأسس في المهجر باستثناءات قليلة. في حين كان لأبناء الوطن "سواء في العراق أو في سوريا" رغم ظروف القمع الفكري والبوليسي، كان لهم قصب السبق في مجال إصدار الصحافة المكتوبة.

وكثيرا ما نشعر من خلال المتابعة الدقيقة لإعلامنا القومي أن خطاب معظم المحطات والصحف والمواقع الآشورية هو خطاب رومانسي بعيد عن الواقعية، حتى لتشعر أن بعض وسائل إعلامنا، وخاصة تلك التي تبث من المهاجر، في واد وشعبنا والعالم في واد آخر. ويغلب طابع التنظير السياسي على معظم البرامج والمواضيع المقدمة. ويتخذ بعضها قالب التقوقع الطائفي والانحياز المذهبي والتملق الكنسي لهذه الجهة أو تلك، حتى أن بعض المواقع الالكترونية غير المسؤولة أضحت بؤرة لتفريخ التطرف والتطرف المضاد، لذلك فإن هذه الوسائل وفق هذا المنحى لا تحقق أبسط شروط الإعلام الجيد وهي المصداقية والواقعية.

ختاماً فان المطلوب من إعلامنا القومي كثير جدا لان أداء هذا الإعلام "قياسا بما نمر به من ظروف دقيقة ومراحل مصيرية" هو ببساطة "غير مقبول"، وعلى القائمين على هذه المؤسسات تفعيل دورها وتطوير قدراتها وخبراتها بشكل أكبر، بالاقتراب من هموم الشارع الآشوري وملامستها ومعايشتها أكثر، والإقلاع عن ممارسة التنظير الكلامي، والكف عن الوعظ السياسي ليكون إعلامنا مرآة حقيقية تعكس صورة غير مزيفة عن واقعنا بسيئاته وايجابياته، وليساهم هذا الإعلام في إيجاد آليات واقعية عملية لبعض سلبياتنا ومشاكلنا وقضايانا، ويتحمل مسؤولياته كمؤسسة قومية تربوية توجيهية تثقيفية، كي تتحقق مقولة "الإعلاميون هم المعلمون الجدد" التي يصر العالم على ترديدها هذه الأيام.

لن يظل العراقيون وقوداً لحروب النيابة ومشروعاً للموت والتهجير

حميد الموسوي - بغداد

ما ان أفاق العالم من صدمة السقوط المدوي لأعتى دكتاتورية عرفها العصر الحديث في حقل تجارب وميدان تدريب لاختبار فاعلية الأسلحة الجديدة وجاهزية الجيوش المتحاربة، هذا من جانب.. ومن جانب آخر جعله "مخلب قط" لتنفيذ ارادات الدولي والشرائع السماوية!. ولذا فإن تلك الدوائر ترى في تمتع العراقي بحريته واستثماره لموارده الطبيعية وثرواته التي حباها له الله تعالى، ترى في ذلك سحقته سياسات الأنظمة الشمولية ومرغت كرامته وأذاقته الذل وشظف العيش لن يتساهل مع من يريدون إذلاله وهدر كرامته. وان إصرار قادة العراق بكل كياناتهم وحركاتهم السياسية على السير بالعراق الى مصاف الدول المتحضرة، وحرصهم على إعادة كرامة العراقيين وحقهم بالعيش في بحبوحة من الرفاه والإطمئنان يمثل تحملهم

العراقيون عركتهم النوائب، وصهرتهم المحن فتنبهوا إلى ما يراد بهم وهيهات أن يعودوا فرس رهان لهذا الطرف أو ذاك

العراق- وفي مقدمته العالم العربي والمحيط الاقليمي- ولاحظ الخارطة السياسية الجديدة التي حددت مستقبل الحكم في العراق، حتى بدأت بعض المواقف تتضح سلوكا وتحريضا وتعريضا وعرقلة وكأن تلك الدوائر لا تريد للعراق ان يخرج عن نطاق الدور الذي وضعته السلطة السابقة فيه والذي رسمته سياسات واستراتيجيات عالمية بالتعاون مع دوائر اقليمية ولأهداف معروفة، بحيث يبقى العراق ساحة مفتوحة لنزاعات وصراعات مختلفة وبؤرة توتر دائمة بهدف تسويق المنتج من صنوف الأسلحة والمعدات العسكرية المختلفة، وتحويله الى قوى معينة وحشره في حروب لا مصلحة لهذا الشعب فيها سوى الخراب والدمار ومئات الملايين من الضحايا. وفي الوقت الذي لعبت فيه هذه المخططات دورا فعالا في تحريك وإنعاش اقتصاد دولا عالمية واقليمية، تحول العراق الى كوبونات نفط وشيكات مفتوحة تصب في جيوب أنظمة وأفراد ينظرون للعراقي وكأنه مشروع قتل أو تهجير دائم. ولهذه الأسباب بالذات ولغيرها ما زالت هذه القوى المستفيدة تحاول وبشتى السبل الإبقاء على العراق محصورا في ذات الدور الذي وضعته سياسات التسلط الهوجاء فيه وحتى بدا وكأن الخروج عنه تجاوزا على القانون خروجا عن المألوف وضياعا لامتيازاتها. فيما ترى دوائر اخرى في العراقي كونه جنديا لحروب النيابة ولذا كانت تغدق عليه الأموال والأسلحة لزجه في حروب يكون العراق وشعبه الخاسر الوحيد فيها!. ومن هنا يتوجب على كل تلك الدوائر والأطراف والمسميات الاخرى ان تعلم وتقتنع- راضية أو مجبرة- بأن ذلك الدور قد انتهى وان تلك الحقب السود قد قبرت، وان عراقا جديدا قد ولد من رحم القهر والموت والتشريد ولن يسمح بعودة عقارب الزمان الى الوراء، ولن يقبل ان يكون ورقة يتلاعب بها أصحاب المشاريع، وان الشعب العراقي الجريح الذي

المخططات المشبوهة التي سعت الى إشعال الفتن باءت بالفشل والخيبة.. وحاق المكر السيء بأهله

مسؤولية كبيرة توجب التفاف كل القواعد الجماهيرية حول الحكومة الوطنية للوقوف بوجه التحديات والمشاريع التي تريد العودة بالعراقيين الى أدوار التشرد وحروب النيابة وحرمانهم من ثرواتهم واغداقها على كل من هب ودب تحت شعارات مملولة بائسة ومخططات مشبوهة لم يجن منها العراقيون إلا الفقر والعوز والتشرد الذليل في أصقاع العالم. ولم تعد على العراق الا كانت تلك التحذيرات تمثل صوت العراقيين بلا استثناء بكل طوائفهم وقومياتهم وأعراقهم واتجاهاتهم وانتماءاتهم، كونهم تنبهوا الى مكر وخداع الشعارات والمسميات التي تسترت خلفها تلك المخططات المشبوهة والتي لم يكن الهدف من ورائها الا تدمير هذا البلد وتمزيق وحدته الوطنية وشق صفه المتآخي. ولا بد ان الذين سعوا جاهدين ومنذ التاسع من نيسان سنة ٢٠٠٣ الى يومنا هذا في سبيل تخريب التجربة العراقية الجديدة قد ينسوا وطابت مساعيهم بعدما رأوا ان كل تلك المذابح والفتن والخراب قد زادت العراقيين اصرارا وتمسكا بإقامة دولة القانون وتثبيت أركان حكم ديمقراطي يوحد كل الصفوف ويحتضن جميع أبناء العراق. كما ان مخططات إشعال الفتن قد باءت بالفشل والخزي وحاق المكر السيء بأهله. ولا شك ان الذين غذوا قوى الإرهاب بكل فصائلها ومسمياتها ومدوا تلك الزمر بالعدة والعتاد وكانوا يراهنون على عودة المعادلة الظالمة أدركوا مسارهم الخاطئ حين وضعوا أنفسهم بالند من الشعب العراقي متناسين ان أحدثوه ما دام العراقيون متمسكين بانتمائهم العربي وحسن الجوار الاقليمي القائم على تعزيز الروابط المشتركة والحفاظ على المصالح المشتركة بين الشعوب. ان من باب الأولى ان يبادر القادة العرب خاصة وقادة دول الجوار قبلهم الى كسر طوق الصمت الذي طغى على المواقف مع العراق، وكم كان جدير بالجامعة العربية ان تسعى الى تنظيم زيارات رسمية يثبت فيها الرؤساء العرب موقفهم الداعم للحكومة العراقية ومؤازرتها في هذه المحنة التي تكالبت فيها كل قوى الشر على الحاق الأذى بشعب العراق الجريح وهو في طور النهوض من تركة خراب شامل دام أكثر من اربعين عاما. ان ما يحز في النفس ويوغر الصدر ان يزور العراق رؤساء وقادة دول لا تربطها بالعراق سوى علاقات اقتصادية بسيطة وقد تفصلهم القارات والبحار عن العراق ومع ذلك يقدمون الدعم والمؤازرة والوقوف مع العراقيين فيما يتنصل عن هذا الدور أشقاؤهم وجيرانهم ويديرون لهم ظهورهم ويصمون آذانهم ويغمضون عيونهم اللهم إلا القيام بنشر الخراب والمذابح التي تدور رحاها في العراق وبأسلوب مضخم ومتشف!. وعود على بدء فإن العراقيين لن يرضوا بعد اليوم بأدوار حرب النيابة ولن يتحولوا وقودا لشعارات المزايدين وطلاب السلطة. وبعدما عركتهم النوائب وعصرتهم المحن، وعرفتهم الغث من السمين وأفرزت العدو عن الصديق، تنبهوا الى ما يراد بهم. وهيهات ان يعودوا فرس رهان لهذا الطرف أو ذاك.

بعض الدوائر ترى في تمتع العراقيين بحريتهم واستثمار ثرواتهم خروجا عن المألوف وتجاوزا على القانون الدولي!

الطواغيت زائلون وان البقاء للشعوب ولذا فهم اليوم أمام فرصة مؤاتية لتصحيح المواقف ورئب الصدع ورتق الشرخ الذي